

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تحقيق زاهر من قبل صاحب الجوهر

لقد تراجينا عن الاستظهار البدائي الذي أعلناه - في طليعة النقاشات بأن الآية تشرع و تطلق أيضاً - وفقاً للشهيد الثاني و الحدايق و الشیخ مرتضی الحائری، بل قد سایرنا استظهار المحققین البروجردي و الخوئي في نقطة «عدم إطلاقها و تشريعها» بحيث لا تتضمن زمان الحضور و الغيبة و إنما ثبتت و تؤکد «أساس وجوب الصلاة الثابت مسبقاً لدى تهیأ شروطها» فحسب، فوزان الآية لا يُضافي المثال الشهیر: «إذا زالت الشمس فصل» کي تستخرج أصل التشريع مع إطلاق خصال الصلاة، فإنما وفقاً للهجمات التي أوردها تجاه الشیخ الحائری، لم تستظهر عرفاً من العبارة المؤکدة الإطلاق - حضوراً و غيبة - بل قد اهتممت بترسيخ التشريع الإلهی مسبقاً بلا رؤية لمواصفاته أساساً.

و لا يُعد الشرط: «إذا نودي» كنایة عن «دخول الوقت» زعمًا من الشیخ الحائری بل سیتفسر - وفقاً للعلمین البروجردي و الخوئي - بأنه «لو تهیأت شروطها و انعقدت تماماً عبر إعلان الحكومة المُحِقَّة لتوجُّب السعي المتتسارع نحوها» وبالتالي إن عباره: «إذا نودي للصلاۃ» ستعادل: «إذا أعلنا الصلاة المنعقدة كاملة» إذ أساس صلاة الجمعة - وفق العادة السائدة - تتحقق بالأذان و الإعلانات بحيث تُعد إحدى شرائطها أيضاً، فالآية لا تُبرهن على وجوبها العیني بأن يتوجُّب إعقاد الصلاة، كلاً بل وجوبها يرتهن على تهیأة شروطها و انعقادها حتماً بحيث لو أصبحت الصلاة لدى شرف الانعقاد لما توجَّبت أساساً.

و تبسيطأً أوسع لأبعاد هذه الآية سنستعرض التشريح الفاخر لصاحب الجوهر قائلاً:[1]

«نعم قد يقال:

- بإشعار الآية[2] به (الوجوب، ولكن لا تستوجبها) ضرورة كون النداء إلى صلاة الجمعة لا يكون ظاهراً فيسائر الأطراف إلا مع ظهور أمر السلطان (العادل، فيتحمّل بروز النداء السلطاني و الحكومي الحق) لأن المراد وجوب السعي إليها مع التخيّف في عقدها و التخافت (والإرعب) في فعلها (حكومة الجائزين فإن الظلمة سيستوجبون أيضاً صلاة الجمعة بينما لا تُصبح واجبة) فليس المراد حينئذ إلا ما ذكرنا.

- و دعوى إرادة مطلق النداء كائناً ما كان (حتى النداء ضمن الحكومة الجائرة مع الخوف و التخيّف) خرج منه ما خرج و بقي الباقي، يدفعها القطع بعدم إرادة (الشارع) الإطلاق على هذا الوجه (مرعوباً مُتخفيًّا إذ نمط صلاة الجمعة يُغاير الجماعة لأنها حازت حساسية فائقة و تلوّنت بلون السياسة و الخطابة أيضاً وبالتالي ستقتصر إلى إذن الحاكم الشرعي وولي الفقيه إذ لا تُعد قضية هيئنة و سطحية كصلاحة الجماعة).

- و من ذلك ما في الاستدلال بها (الآية) على وجوب العيني، مع أنه قد يقال: بعد الإغضاء عمّا ذكرنا أنها إنما تدل على وجوب

السعي إليها مع العقد (و الانعقاد المسبق وبالتالي) لا (يُستظر منها) إيجاب العقد أيضًا (و إعادته) الذي يدعى القائل بالوجوب العيني.

- بل قد يقال: لا يتم الاستدلال بها (الآية) بناءً على إجمال العبادة (فرغم مشروعيتها ولكن الآية قد أجملتها) و (على) شرطية ما شُكَّ فيه (فلا يتفعل إطلاق عدم الاشتراط) إذ لم يثبت صلاة الجمعة إلا مع المعصوم (ع) و نائبه (فإنه تعالى لا يُعد في مقام البيان من هذا البعد).

- بل قد يقال: إنه خطاب للمشافهين و نداء لهم، و لفظ الماضي فيهم (المُشافهين) و (و أمّا) حكم غيرهم (كالغائبين) إنما يثبت بالإجماع و نحوه، و لا إجماع هنا على المشاركة بل قد عرفته على خلافها، و إطلاق الخطاب بالنسبة إليهم (المشافهين) يمكن لأنهم مُحرزون للشرط لا لعدم شرطيته.

- وكذا لا يتم (الاستدلال بالآية) بناءً على إرادة الرسول من «الذكر» فيها كما هو مذكور في أخبار كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام: «أنَّ الذَّكْرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ أَهْلُ الذَّكْرِ مَا شَاءَ أَهْلُ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» [3]

ولكنُعارضه بأننا قد أسلفنا أنَّ الكلمة القرآنية تَتمَّتُ بمعانٍ عدَّة فـلا تنحصر على معنى فارد فإنَّ الرواية التي قد فسرَت الذكر بالرسول قد ذَكَرَت بأية «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ» فـلم تُفسِّرْ آية الجمعة، إذن لا ارتباط بين تلك الروايات و الآية المبحوثة، بل قرينية «إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ تُرِبِّ عَنْ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ سَعَوْ إِلَيْهَا».

- بل في كشف اللثام: «أَنَّهُ أَظْهَرَ مِنْ احْتِمَالِ إِرَادَةِ الْخُطْبَةِ أَوِ الصَّلَاةِ» [4] بل فيه: «أَنَّكَ لَا تُصْنِعُ إِلَى مَا يُدْعَى مِنْ إِجْمَاعِ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى إِرَادَةِ أَحَدِهِمَا، خَصْوَصًا إِذَا كُنْتَ إِمَامًا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِجْمَاعٌ إِلَّا قَوْلُ الْمَعْصُومِ» ثم قال: «مَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي يَوْمِ الْجَمْعَةِ بِإِطْلَاقِهَا تَعُمُّ الْثَّنَائِيَّةَ وَالرَّبَاعِيَّةَ بِلِظَّهَرِهِ وَغَيْرِهَا، وَالسُّعْيُ يَعُمُّ الْاجْتِمَاعَ وَغَيْرَهُ» ثم قال: «مَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي يَوْمِ الْجَمْعَةِ بِإِطْلَاقِهَا تَعُمُّ الْثَّنَائِيَّةَ وَالرَّبَاعِيَّةَ بِلِظَّهَرِهِ وَغَيْرِهَا (العصر و...) وَالسُّعْيُ يَعُمُّ الْاجْتِمَاعَ وَغَيْرَهُ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا فِيهِ.

وَمَعَ الإِغْضَاءِ عَنْ ذَلِكَ كَلَّهُ:

- قد يقال: إنَّ المراد من الآية أصل وجوب السعي إلى الجمعة من غير تعرض لذكر الشَّرائط أو أَنَّهُ منصرفُ إطلاقها إلى الفرد الشائع في ذلك الزَّمان (الحضور) و قد عرفت أَنَّه الإمام و منصوبه.

- بل في كشف اللثام ما حاصله: «أَنَّ الْآيَةَ تُجْدِي لَوْ عَمِلَ بِهَا (الآية) أَحَدُ مِنِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَى إِطْلَاقِهَا (وَبِالطَّبِيعَةِ قَدْ عَمِلَ الشَّهِيدُ الثَّانِي وَالْحَدَائِقُ بِهَا) وَلَيْسَ كَذَلِكَ «ضَرُورَةً مِنَ الْمَذَهَبِ» (فالضرورة الفقهية تُعدُّ قرينةً متصلةً لإدراك النصوص نظير الارتكازات العرفية) فلا قائل منا (الرافضة) بأنَّ منادي «بِيزِيد» وأَسْرَابَهِ إِذَا نادَى إِلَى صلاة الجمعة وجب علينا السعي وإن لم تَنْقَهُ، و لا منادي أحد من فساق المؤمنين، فليس معنى الآية إِلَّا أَنَّهُ: «إِذَا نادَى لَهَا مَنَادٌ بِحَقٍ فَاسْعُوا إِلَيْهَا» و كون المنادي أَذْنَ الإمام له بخصوصه منادياً بحق من نوع (إِذ لا يشترط أن يمتلك إِذناً خصيصاً له من الإمام فلو انعقد الإذن الخاص فلا يُعدَّ غيرَ حق) فلا يعلم الوجوب فضلاً عن العيني، و بعبارة أخرى إنما تدل الآية على وجوب السعي إذا نودي للصلاة لا على وجوب النداء، و من المعلوم ضرورة من العقل و الدين أنه إنما يجب السعي إذا جاز النداء، و في أنه هل يجوز النداء لغير المعصوم و من نصبه؟ كلام».

- [1] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 11. ص 168-169. بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- [2] سورة الجمعة - الآية ٩.
- [3] انظر الوسائل ٦٢:٢٧، ب ٧ من صفات القاضي.
- [4] كشف اللثام ٢٠٧:٤.